محضر مناقشات مجموعة التركيز الأولى مع ممثلي المجتمع المدني

التاريخ: ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٩

المكان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المشاركون:

أسم المنظّمة غير الحكومية	إسم الممثّل	المنصب	البريد الالكتروني
Beyond Reform Development (BRD)	جيلبر ضومط	شريك مؤسّس ومدير	gilbertdoumit@gmail.com
مبادرة المساحة المستركة Initiative Common Space	شادن الضعيف	مديرة البرنامج	chaden.daif@commonspaceinitiative.org
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	نائلة أبي كرم	مكلّفة بالمهمة من قبل الرئيس/ مندوبة عن رئيس المجلس	Nayla.abik@gmail.com
مبادرة غربال	أسعد ذبيان	مدير	athebian@elgherbal.org
مبادرة غربال	حسين مهدي	باحث ومدير مشروع	hussein.mehdyy@gmail.com
كُلُنا إرادة	سيبيل رزق		sibylle@kulluna-irada.org
الشبكة اللبنانية للتنمية – (LDN)	أمين نعمة	رئيس	anehme@ldn-lb.org; info@ldn-lb.org
المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم (LFPCP)	ربيع قيس	مدير برنامج	rabihkays@yahoo.com
المبادرة الوطنية للنفط والغاز (LOGI)	كريستل الحايك	ومدير مشروع	celhayek@logi-lebanon.org
المبادرة الوطنية للنفط والغاز (LOGI)	ديانا قيسي	مديرة تنفيذية	dkaissy@logi-lebanon.org
الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب (LOST)	وليد رفاعي	مدير مالي	wrifai@lostlb.com
دعم لبنان – Lebanon Support	ماري نويل أبي ياغي	مدير	contact@lebnon-support.org

دعم لبنان – Lebanon Support	ليا يمّين	نائب مدير	Lea@lebanon-support.org
مؤسسة سمير قصير	أيمن مهنّا	مدير تنفيذي	amhanna@skeyesmedia.org; agmhanna@gmail.com
Search for common ground	عباس سيتا		
جمعيّة نساء رائدات Women in Front	ندى عنيد	مؤسّس	nada@womeninfront.org nadaanid@gmail.com

النتائج الرئيسية / التعليقات

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعمل الحكومة خلف الأبواب الموصدة، وتُطلع الجمهور على قراراتها في اللحظات الأخيرة، وهو ما يُفسّر غياب النقاش العام بشأن القضايا الوطنية الرئيسية، مثل خطة الكهرباء. فمن شأن هذه الخطة أن تفضي إلى توقيع عقود تمتد للسنوات العشرين المقبلة، ويترتّب عليها آثار اقتصادية وبيئية كبيرة. يواجه لبنان تحدّيات اقتصادية ومالية كبيرة، وتسري القرارات المتخّذة في هذا الصدد على المواطنين. وعليه، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعب دور "الحاضن" للحوار العام في مثل هذه القضايا.

يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدّم دراسات وبرامج محاكاة عندما تطرح الحكومة القضايا الرئيسية للنقاش.

تعمل حالياً أحزاب سياسية مختلفة على إعداد بعض مشاريع القوانين الخاصة بإنشاء صندوق ثروة سيادي. وفي هذا السياق، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل على تجميع الآراء المختلفة ومعالجتها انطلاقاً من دوره كمنبر جامع للحوار يلتزم بآلية فنية لتحقيق الإجماع، ويمكنه الخروج بتوصيات بشأن سبل المضي قدماً.

يجب أن يتوصّل المجلس إلى إجماع حول القضايا الرئيسية، وهو لا يملك الوقت ولا الموارد لإجراء الدراسات. كما يتعيّن عليه بذل الجهود من أجل مدّ العلاقات، وجمع الدراسات البحثية التي أجرتها مختلف الجهات الفاعلة، واستخلاص النتائج، وتحقيق توافق حول الآراء التي سيتمّ اعتمادها بناءً على هذه الدراسات. على المجلس أن يصبح محورًا مركزيًا لمناقشة الدراسات، والتوصّل إلى توصيات تستند إلى توافق في الآراء.

في لبنان، يتّصف النقاش بطابع سياسي، وليس فني عملي، ونحن نفتقر إلى الرأي العلمي. على سبيل المثال، في النقاش الدائر حول القضايا البيئية أو الكهرباء، لا يمكن التمييز بين من هو على حق ومن هو على خطأ. ينبغي التواصل مع

الجمهور بسبل واضحة، وأن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي محوراً المعرفة، وجهة التنسيق التي تُنقل من خلالها المعلومات إلى الجمهور.

يضطلّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورين: على المستوى الكلّي، يجب أن يعمل المجلس مع الحكومة ومجلس النواب من خلال توفير البدائل (من خلال عمل لجانه العشر). على المستوى الجزئي، يكمن دوره في تيسير النقاش مع المجتمع المدني.

ينبغي أن يمتلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي القدرة على توفير المعلومات اللازمة للجمهور بأسلوب مبسّط، وسهل الاستيعاب. يجب أن يصبح جهة التنسيق القادرة على توفير المعلومات العامة.

يشكّل المجلس مساحة حوار لتحقيق توافق في الآراء، والضغط على الحكومة لتحقيق بعض المكاسب للقوة العاملة والنقابات وأرباب العمل.

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعب دور مزوّد المعلومات ومنصّة للمقارنة بين الخطط والسياسات، وأن يتيح للجمهور الاطّلاع على الدراسات التي يجريها.

يجب أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة أساسية في البلاد.

ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يرتقي بالنقاش العام من خطاب "شعبوي" إلى خطاب يعتمد على الأرقام والحقائق.

يجب أن يؤدّي المجلس دوراً متمّماً لعمل المجتمع المدني كمؤسسة للسياسات أو مركز أبحاث أو منبر للحوار. كما ينبغي أن يوفّر بدائل للجمهور بشأن الحلول المتاحة للقضايا المطروحة. لا يُعتبر المجلس مسؤولاً عن نتائج عملية وضع السياسات.

نظراً لوضعه الحالي، ونقص الموارد التي يعاني منها، ينبغي أن يستفيد المجلس من الدراسات المتاحة في البلاد، وتفادي تكرار الجهود المبذولة لإجراء الدراسات التي سبق للجهات الفاعلة الأخرى تناولها.

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعب دور "المحاور" مع منظّمات المجتمع المدني والأطراف الراغبة في المساهمة في جهود الإصلاح.

التصور السائد عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ينبغي فصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدولة، إذ لا يجب أن يعتبره الناس جزءاً من الحكومة. وعلى المجلس أن يسعى إلى تنظيم اجتماعات مع ممثّلي الشعب وليس مع السياسيين (كما هو موضح الآن على موقعه الإلكتروني).

إن الصورة التي يُظهرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للناس عموماً غير صحيحة وغير كافية، نظراً لتقادم موقعه الإلكتروني وغياب أي منشورات تفسيرية صادرة عنه. تنحصر المعلومات الواردة على موقعه بتلك المتعلّقة بالاجتماعات والزيارات التي تتمّ مع السياسيين ...

في السابق، أُصيب نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشلل التام من جراء الأوضاع السياسية في البلاد، وما يعيبه حالياً هو تجسيده التام لبنية الدولة ونظام تقاسم السلطة. كذلك، تبرز مشكلة واضحة في تمثيل الأعضاء بحكم أن هذا المجلس يمثّل في الأساس الأحزاب السياسية.

ويسود انطباع بأن المناطق الريفية ممثلة بشكل منقوص في المجلس.

الشفافية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس بجزيرة منعزلة. تغلب حالة من انعدام الثقة على آلية صنع القرار في لبنان: كيف يتمّ اتّخاذ القرارات؟ ما هو الأساس المنطقي الذي تستند إليه هذه القرارات؟ ما هو الغرض منها؟ ويشكّك الشعب في انسجام القرارات المُتخذة مع "المنفعة العامة"، وتُسود حالة عامة من الرفض والاستنكار. وفي هذا السياق، يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الالتزام بقواعد صارمة للشفافية والمساءلة. وما لم تُحلّ "قضية الثقة" سيبقى دور المجلس وتأثيره محدودين. على المجلس أن يُطلع الجمهور بحالات رفض الحكومة لآراءه، وأن يرفع الصوت لإبداء رأيه في الخيارات التي تتّخذها الحكومة في مجال السياسات، ويدعمها بالحجج والمسوّغات والتفسيرات اللازمة، بناءً على أرقام دقيقة. كذلك، ينبغي أن تُطلع الجهات الحكومية الجمهور على ما تتوصل إليه من آراء عبر نشرها على نطاق واسع، مع الحرص على تقديم ما يدعم هذه الآراء من معلومات وأرقام.

يجب أن يتّسم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأكبر قدر ممكن من الشفافية والمشاركة، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الاتصال الأخرى. كما ينبغي أن يعبّر بصراحة أكبر عن التحدّيات التي تعترض طريقه.

يجب أن يعلم الجمهور بالحالات التي طُلب فيها من المجلس إبداء الرأي، والأوقات التي قدّم فيها آراءً تلقائية، ونتائج التي أفضت إليها هذه الخطوات.

فضلاً عن ذلك، ينبغي إطلاع الجمهور بأسماء الأعضاء الذين يحضرون المناقشات وأولائك الذين يتغيّبون، والأعضاء الذين يشاركون في المناقشات وماهية الآراء التي يسدونها.

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامتثال لقانون حق الوصول إلى المعلومات، والتصريح عن بياناته المالية، وتوخّي الشفافية من خلال نشر ما يلزم نشره على الملأ من وثائق بموجب القانون، مثل المشتريات العامة ...

يمكن تشبيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالصندوق الأسود / الأبيض، يتوجّب عليه إيضاح آليات العمل المتّبعة. ما هي إجراءاته البيروقراطية أو الروتينية؟

التمثيل

يشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مساحةً للحوار، لكن اختيار اعضاءه الـ٧١ ليس تمثيليا، بل هو بالأحرى خيار سياسي. من يمثّل المواطنين الذين يحتجون في الشوارع؟ كيف يمكن توسيع نطاق أنشطة المجلس؟ أو كيف يمكن فرض الحوار مع مختلف الجهات المعنية كي يصبح أعضاء المجلس أكثر تمثيلا؟ (معظم هذه الجهات لا يثقون بالممثلين في المجلس). ويمكن للمجلس أن يفرض على أعضائه شرطاً مسبقاً يقضي بعقد عدد من الاجتماعات (ثلاثة اجتماعات) مع الجهات المعنية كلما طُرحت قضية ما للنقاش، كما يجب نشر أسماء الأعضاء وعدد الاجتماعات التشاورية التي تعقد. بهذه الطريقة، لن يتحمل المجلس منفرداً مسؤولية إخفاق أعضائه في القيام بعملهم، وينجح في استعادة مكانته التمثيلية واكتساب ثقة الجمهور.

ينبغي توسيع إطار عضوية المجلس ليشمل أعضاء جدد، وإن اقتصر دورهم على المشاركة في اللجان دون الحصول على حق التصويت.

مجالات التركيز

جمعت شركة BRD – Beyond Reform Development كافة الدراسات المتعلّقة بالقضايا الواردة أدناه، ويمكنها مشاركتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومساعدته في تطوير أساليب البحث لمقارنتها والتوصّل إلى خيارات في مجال السياسات.

- النظام الضريبي (الدولة تواجه أزمة تمويل)
- أزمة التعليم في المدارس العامة والخاصة وميزانية هذه المدارس
- الصحة وأزمة المستشفيات
- الضمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي للمسنّين
- إيجاد فرص عمل وحل الأزمة الاقتصادية

ومن مجالات التركيز الأخرى: الموازنة العامة، إدارة النفايات، المعاشات التقاعدية.

ومن المجالات التي قد يضطلع فيها المجلس حالياً بدور مماثل هو مجال التكنولوجيا. تجري مناقشة العديد من الدراسات في هذا المجال، من قبيل العمل الذي قامت به مؤسسة وستمنستر Westminster Foundation حول القوانين الخاصة بالتكنولوجيا، أو عمل الشبكة الوطنية للتكنولوجيا ومجتمع الإنترنت في لبنان.

ينبغي التركيز أيضًا على قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة، والسعي إلى إضفاء طابع الحداثة على مؤسّسات القطاع العام لناحية النظم التكنولوجية (أنظمة إدارة العلاقة مع الزبائن، قاعدة البيانات، الأرشفة، الاتصالات ...).

يجب أن يركّز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمله على المناطق الريفية والمهن والحرف الريفية.

نقاط القوة

لا يتفاعل كل من منظّمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الأحزاب السياسية، ويشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصة الوحيدة القادرة على جمع الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول القضايا المطروحة لمناقشة أوراق السياسات ومشاريع القوانين. يتمتع المجلس بالصفة الرسمية للقيام بذلك.

إن طبيعة العلاقات التي تربط المجلس بمختلف مكوّنات المجتمع والحكومة هي ميزة يتّسم بها.

الآفاق المستقبلية

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء تحليل لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر، والقبول بنتائج هذا التحليل.

كما يجب أن يكتسب المجلس سلطة أخلاقية. وفي هذا السياق يمكن أن يستفيد من قدرته على جمع مختلف مكوّنات المجتمع وتحقيق إجماع ليتمكّن من فرض رأي له "سلطة أخلاقية". ينبغي أن يكتسب المجلس ثقلاً وهيبةً للحؤول دون تغييب وتجاوز دوره من قبل الحكومة. ما هو سبيل لتحقيق ذلك؟

من شأن بناء التوافق أن يوفّر للمجلس سلطة أخلاقية. يجب أن يكون قادراً على جمع خبراء من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وبناء التوافق هو عملية منظّمة، ويجب أن تستند إلى منهجية محدّدة يتقيّد بها المجلس ويتيح للجمهور الاطلاع عليها.

أعرب المجتمع المدني عن رغبته في مقابلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتصف الطريق لأنه تمكّن من الوصول إليهم.

كذلك، على المجلس تحسين اتصالاته. وقد أعرب القيّمون على مبادرة الغربال عن استعدادهم للتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتعلّقة بالاتصال والتواصل(استراتيجيات التسويق والإنتاج والمرئيات)، شرط أن يلتزم المجلس بالشفافية اللازمة وفقًا لقانون حق الوصول إلى المعلومات.

يجب أن يتعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع منظمات المجتمع المدني الناشطة ميدانياً.

كي ينجح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القيام بدور الحاضن، عليه أن يعيد النظر في مرافقه، حيث أن الوصول إلى المكان والطابع الرسمي والمكلف الذي يحيطه قد يكون غير جذاب للمجتمع المدني.

يجب أن يتّصف عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجاذبية البصرية، ويمكن اللجوء إلى الرسوم البيانية ومقاطع الفيديو إذ لم تعد القراءة عامةً تجتذب الناس.